

## المشهد الفلسطيني: نحو قراءة تعيد الاعتبار إلى الخيارات البديلة

في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2010، التأمّت "القيادة الفلسطينية" وسط صخب التصريحات الرسمية بتعدد الخيارات والبدائل في ظل استعصاء خيار التفاوض، لتنتهي بلا خيار إلا بقاء السياسة الفلسطينية أسيرة الاستعصاء ذاته، وهو مأزق جاءت نتائج اجتماع لجنة المتابعة العربية وقمة سرت التي اختتمت أعمالها في التاسع من الشهر نفسه لتمده بأسباب المراوحة في المربع ذاته.

قررت "القيادة"، أو "أوصت"، بما كان متوقّعا: تجميد المفاوضات المباشرة إذا لم يتم تجميد الاستيطان. معادلة رسمها الرئيس محمود عباس كي تبقى الباب موارباً أمام فرصة قلب المعادلة: تجميد الاستيطان في مقابل استئناف المفاوضات المباشرة. وهكذا، تُسقط "القيادة" ما كانت هي ذاتها حددته، ومن قبلها المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، من بقية شروط المفاوضات المباشرة، وعلى رأسها: التزام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كأساس للعملية التفاوضية.

في صخب الحديث عن خيارات وبدائل لن يدعمها الشعب الفلسطيني، يطغى خيار الرهان على استئناف المفاوضات المباشرة على ما سواه. أمّا الوسيلة لتحقيق ذلك، فهي مفاوضات غير مباشرة تشكل "فترة سماح" إضافية للإدارة الأميركية، مرفقة بمهلة شهر قدمتها لجنة المتابعة العربية، من أجل ترغيب حكومة نتنياهو في الموافقة على تمديد تجميد الاستيطان ثمانية أسابيع تكفي لقلب معادلة القرار الفلسطيني بتجميد المفاوضات المباشرة إلى استئنافها.

تعكس هذه النتيجة بؤس السياسة في ختام اجتماع لـ "القيادة الفلسطينية" صُمم للوصول إلى معادلة ملتبسة تقدم بصفتها "قراراً حازماً" في مواجهة التعنت الإسرائيلي. فاستحضر صيغة "اجتماع القيادة"، كان يعني التهرب، عن سبق إصرار وتعمّد، من عقد اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ربما يصدر قرارات ملزمة. أمّا اجتماع يشبه "ورشة عمل" يشارك فيها أعضاء اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة "فتح" والأمناء العامون للفصائل، فلا يشكل إطاراً أو مستوى في الهيكلية المؤسساتية لصنع القرار الفلسطيني، وليس مخولاً إصدار قرارات ملزمة، وإنما ربما يقترب من توصيات يتضمنها بيان كالذي تلاه أمين سر اللجنة التنفيذية ياسر عبد ربه في ختام الاجتماع/ورشة العمل.

هكذا، يواصل الرئيس عباس "تعويم" آلية صنع القرار الوطني، مستحضراً من عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات ما كان هو يبيغضه: صيغة "اجتماع القيادة" تهرباً من عدم توفر النصاب القانوني للجنة التنفيذية، أو لتعويم اتخاذ القرار، لكن في أسوأ أشكاله الممعة في إضعاف الهيئات العليا في منظمة التحرير، عبر توسيع نطاق المشاركين في الاجتماع، على الرغم من انتفاء مبرر عدم توفر النصاب لاجتماع اللجنة التنفيذية منذ استكمال عضويتها خلال جلسة غير عادية للمجلس الوطني الفلسطيني عُقدت في رام الله في 26 آب/أغسطس 2009.

وفي سياق الرفض لآلية صنع القرار الفلسطيني على هذا النحو، والموقف الراض لاستمرار الرهان على استئناف المفاوضات، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التزمت مقاطعة اجتماعات اللجنة التنفيذية، والصيغة الموسعة لاجتماع "القيادة الفلسطينية"، ولم تتم دعوة "المبادرة الوطنية" وأمينها العام مصطفى البرغوثي إلى الاجتماع أصلاً، بينما شاركت بقية الفصائل في الاجتماع المصمم أصلاً للوصول إلى النقطة التي أرادها الرئيس عباس، وخرجت منه "راضية مرضية".

### "بازار" خيارات غير معلنة

أمّا حديث الخيارات والبدائل، فلم يخفت. لقد أحال اجتماع "القيادة" البحث فيها على لجنة سياسات مستحدثة تضم أعضاء من "التنفيذية" واللجنة المركزية لحركة "فتح"، من دون توضيح أسباب إقصاء الفصائل الأخرى عن المشاركة فيها. لكن بعيداً عن هيئات اتخاذ القرار الفلسطيني، كان أعضاء "القيادة" أنفسهم يستمعون بعد أيام، عبر وسائل الإعلام من سرت، إلى "خيارات" عرضها الرئيس عباس على لجنة المتابعة العربية. وإلى حين

مناقشة الخيارات المتاحة للشعب الفلسطيني فلسطينياً، فإنها ستبقى حبيسة العقول والصدور، وبعضها موضع شائعات مصدرها الرئيس عباس نفسه، ولا سيما فيما يتصل بخيار الاستقالة، كأن هناك من يريد، عمداً، ترك الرأي العام الفلسطيني منشغلاً بترديد الشائعات، أو بخوض اختبار التكهات بخيارات باسمه لا تعلنها "القيادة" أمامه! واللافت أن الرئيس كان أول من سرب الشائعات لمراقبيه من الصحافيين على متن الطائرة التي أقلته في طريق العودة من نيويورك، ومن ثم باريس، ملمحاً إلى إمكان الاستقالة من منصبه، بينما ذهب آخرون إلى التكهّن بأن خيار "حل السلطة" بات مطروحاً، وكذلك استعادة الوحدة الوطنية، ونقل الملف الفلسطيني إلى مجلس الأمن، وتصعيد المقاومة الشعبية، وربما تفجير انتفاضة ثالثة، أو إعلان نهاية "حل الدولتين" في اتجاه تبني حل الدولة الواحدة.

فُتح "بازار الخيارات" على مصراعيه على مستوى الشارع، والنخبة السياسية، ووسائل الإعلام أيضاً، استناداً إلى تكهات وشائعات، بينما أُغلق على مستوى القيادة الفلسطينية، وهي أول المعنيين بتقديم توضيحات وإجابات عما تبشر به من خيارات.

وفي "البازار" ينتقي من يريد ما يحبذ من خيارات، لكن أكثرها حضوراً لدى العامة المهمشين والمقصيين عن صنع القرار المتعلق بمستقبلهم، ظل يدور في نطاق التكهّن بطبيعة "القرارات التاريخية" التي لمَح إليها الرئيس، وأهمها الاستقالة التي تثير عدة ملاحظات منها:

● إلى أي استقالة يلمح الرئيس؟ استقالة من منصبه كرئيس للسلطة أم من مناصبه الأخرى جميعاً، كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكرئيس لدولة فلسطين، وكرئيس للجنة المركزية لحركة "فتح"؟ أي، هل يفكر الرئيس في استقالة من منصب رئاسة السلطة، أم في الانسحاب من الحياة السياسية؟ لا أحد يعرف.

● تفرخ السيناريوهات السابقة مزيداً من الملاحظات والتساؤلات: الاستقالة من رئاسة السلطة وحدها تطرح إشكالية من يخلف الرئيس المنتهية ولايته أصلاً في ظل تغييب المجلس التشريعي المنتهية ولايته كذلك، وفي ظل غياب الانتخابات الرئاسية والتشريعية. وهي إشكالية تتجاوز نطاق السلطة كي تطال اللجنة المركزية لحركة "فتح" غير المتوافقة على خليفة لمنصب الرئاسة، بينما تعتبر حركة "حماس" أن الحل "الدستوري" يتمثل في تولي رئيس المجلس التشريعي والقيادي في الحركة عزيز الدويك منصب الرئاسة شهرين ينتهيان بإجراء انتخابات رئاسية، في حين لا تعترف "فتح" بالدويك رئيساً للمجلس التشريعي. أمّا أهون الشرور، فإعلان استقالة "مؤجلة" بتأكيد الرئيس عزمه على عدم الترشح للرئاسة في الانتخابات المقبلة، الأمر الذي يعطي جميع الفرقاء فسحة من الوقت للتفكير في المخارج، كل من منظور مصالحه.

● لكن الاستقالة من الرئاسة، أو عدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، مع بقاء الرئيس عباس في مناصبه الأخرى في منظمة التحرير وحركة "فتح"، تثير مزيداً من الإشكاليات، في مقدمها نمو رأسين للنظام السياسي الفلسطيني، أحدهما رئيس المنظمة، والثاني رئيس السلطة الذي يجب أن تكون مرجعيته العليا الرئيس الأول! إنه وضع تجنب الرئيس الراحل عرفات الوصول إليه من خلال توحيد رأس المنظمة والسلطة.

● أما الانسحاب من الحياة السياسية، باستقالة عباس من مناصبه كلها، فيثير إشكاليات أكثر تعقيداً، ربما أصعبها سيكون وضع حركة "فتح" أمام اختبار القدرة على التوافق على رئيس لها أولاً، ولمنظمة التحرير ثانياً، ويحظى بشعبية تمكنه من الفوز في الانتخابات لرئاسة السلطة، وقيادة "فتح" موحدة في الانتخابات التشريعية ثالثاً، كما يحظى بقبول عربي ودولي في ظل ميل غربي إلى دعم رئيس الحكومة في الضفة سلام فياض رابعاً. وإذا كان لكل من هذه الاحتمالات تداعياته، فإن حركة "فتح" بدأت تتلمس حجم التحديات التي ستنتج عن أي من هذه الاحتمالات، ولذلك شرعت في إثارة حالة من النقاش الداخلي "غير المعلن" للإجابة عن سؤال هو: ما العمل إذا ما قرر الرئيس عباس الاستقالة من منصبه، أو الانسحاب من الحياة السياسية، وهو نقاش امتد مؤخراً من الدوائر الضيقة ليشمل العشرات من قادة الحركة وكوادرها في الضفة الغربية.

وفي أوساط حركة "فتح"، كما هي الحال خارجها، ثمة من يرى أن غياب الرئيس عباس عن المشهد السياسي الفلسطيني ليس خياراً بحد ذاته، وإنما ربما نتيجة خيارات أخرى يجب اعتمادها على المستوى الوطني. صحيح أن انسحاب عباس من المشهد السياسي يعتبر خلاصاً فردياً، لكن المطلوب هو خلاص وطني لا شخصي. بهذا المعنى، تتسع الصورة كي تشمل المطالبة بأن ينهي عباس مهمته قبل الانسحاب. وهي مهمة لا تنجز إلا بإجراء مراجعة وطنية شاملة للمسيرة السابقة، بما فيها تقويم خيار المفاوضات وفق الشروط التي أدت إلى المأزق الراهن، مروراً بأسباب استمرار الانقسام الداخلي، ووصولاً إلى التوافق الوطني على الخيارات الواقعية البديلة المتاحة أمام الكل الفلسطيني.

وفي مثل هذا التقويم، فإن الحكم على عبثية المفاوضات في غياب شريك إسرائيلي مستعد للوفاء باستحقاقات التسوية التفاوضية المنشودة فلسطينياً، لا يعني إلا حكماً على فشل، أو تعثر سياسة طغت على المشهد الفلسطيني طوال المرحلة السابقة، وقادها الرئيس عباس والفريق الذي قرر الدخول في مفاوضات مباشرة وفق الشروط الإسرائيلية والأميركية. وربما يقود الحكم باستبدال هذه السياسة بخيارات بديلة، إلى نتيجة فحواها رحيل أبطال هذه السياسة عن مشهد سياسي بديل سيكون له أبطال آخرون. وهنا بالضبط يمكن أن تُفهم التحذيرات التي أطلقها بعض الأشخاص من مغبة أن يتحول الانخراط في المفاوضات المباشرة إلى "انتحار سياسي"، أي انتحار فريق سياسي وليس انتحار قضية الشعب الفلسطيني.

غير أن مثل هذا التقويم لا يبدو في متناول اليد، لعدة أسباب، أهمها أن القرار السياسي الفلسطيني لم يغادر بعد مربع الرهان على إمكان استئناف المفاوضات المباشرة، إذا ما نجحت الجهود الأميركية في التوصل إلى صيغة لتمديد التجميد المزعم للاستيطان شهرين إضافيين، في مقابل "الهدايا" الأميركية المقدمة في أبرزها من "الجيب الفلسطيني"، الأمر الذي يعني إعادة تكثيف الضغوط الأميركية والأوروبية، وكذلك الضغوط من بعض العرب، على الجانب الفلسطيني للمضي في المفاوضات. ومثل هذا الوضع سيمكن المفاوض الفلسطيني من ادعاء "الانتصار" بفعل "صمود سياسي" أجبر حكومة نتنياهو على التراجع، وفتح الباب أمام العودة إلى سياسة "الختبار النيات" على طاولة المفاوضات المباشرة، بانتظار أحد سيناريوهين: الوصول إلى انهيار "مؤجل" للمفاوضات، أو إلى تحقيق اختراق يسمح بتقدمها على حساب تراجع الموقف التفاوضي الفلسطيني إذا ما نجحت حكومة نتنياهو في تحويل "الحل الانتقالي" إلى السيناريو "الواقعي" الوحيد المطروح على طاولة المفاوضات.

### سيناريو "الانهيار"

هو السيناريو الأكثر تداولاً في الأوساط السياسية الفلسطينية، بما في ذلك حركة "حماس"، وهو يقوم على فرضية تستند إلى أربعة مرتكزات رئيسية:

- 1 - استمرار تعنت حكومة نتنياهو وعدم توفر القدرة والرغبة لديها في المضي في تسوية سياسية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وفق المفهوم الفلسطيني لهذه الدولة، كما يعرفها برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وسعي إسرائيل لاستخدام المفاوضات ورقة تغطية لمواصلة فرض رؤيتها لدولة البقايا بقوة الاستيطان والتهويد والأسرلة من جهة، وللاستعداد المتواصل لبناء خيارات عسكرية عدوانية ربما تطال أكثر من بقعة في الشرق الأوسط، بدءاً بقطاع غزة جنوباً، ولبنان شمالاً، وصولاً إلى إيران شرقاً.
- 2 - استمرار تمسك المفاوض الفلسطيني بالتوصل إلى حل نهائي يفضي إلى قيام الدولة المستقلة "وفق" خط الرابع من حزيران/يونيو، مع تبادل محدود للأراضي، الأمر الذي يجعل الفجوة بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي غير قابلة للتجسير.
- 3 - استمرار مراوحة الموقف الأميركي، واستتباعاً الموقف الأوروبي، في مربع الضغط اللفظي على إسرائيل من دون وجود مؤشرات إلى إمكان انتقاله إلى مربع الضغط العملي من أجل القبول بالرؤية الفلسطينية إزاء قضايا الحل النهائي، بل اقتراب الموقف الأميركي من الإسرائيلي بشأن قضايا الحدود ومصير المستعمرات واللجئين ويهودية الدولة.
- 4 - تراجع الموقف العربي وعدم فاعليته في الضغط على الموقفين الأميركي والأوروبي وفق معادلة المصالح المتبادلة من أجل إحداث تغيير في الموقف الدولي يكون قادراً على توليد الضغوط العملية اللازمة على الموقف الإسرائيلي.

### سيناريو "الاختراق"

هذا السيناريو لا يعتبر المرتكزات السابقة أمراً مسلماً به، ويحذر أصحابه من أن دينامية العملية التفاوضية ذاتها ستخلق عناصر ضاغطة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى "حل ما" يحول دون انهيار عملية سياسية تحتاج إليها إدارة أوباما كي تقدم سياستها الشرق الأوسطية، كما تحتاج إليها أوروبا للحيلولة دون بقاء الوضع الراهن على حاله، وما يمكن أن يولده من توتر في أكثر من جبهة. و"الاختراق الممكن" لن يحدث إلا بمزيد من التآكل في الأداء التفاوضي الفلسطيني، فقد قبل الموقف الرسمي الفلسطيني الدخول في عملية تفاوضية لا تستند أصلاً إلى مرجعية قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما قبل

بأجندة تفاوضية تبدأ بقضيّتي الترتيبات الأمنية والحدود، بينما تؤجل باقي القضايا إلى مراحل لاحقة، ولا سيما القضايا ذات الصلة بالأمن والحدود، مثل القدس ومصير المستعمرات والمياه، في حين لا تكاد قضية جدار الفصل العنصري الذي يلتهم 8% من أراضي الضفة الغربية تُذكر أصلاً على لسان المفاوض الفلسطيني. ونتيجة مثل هذا التأجيل، يزداد خطر استدراج الجانب الفلسطيني إلى التفاوض بشأن ما هو متاح في ظل موازين القوى المختلفة لمصلحة دولة الاحتلال خارج غرف التفاوض الرسمية وداخلها، أي فرض البحث في "الحدود الموقّعة" بعيداً عن القدس والجدار والكتل الاستيطانية. عند ذلك، قد يتدرج خيار الدولة ضمن الحدود الموقّعة ككرة الثلج، ليُطرح إسرائيلياً وأميركياً وأوروبياً، وربما من أوساط عربية وفلسطينية أيضاً، بصفته "الخيار الواقعي الوحيد" المتاح ضمن سقف البحث في اتفاق إطار يتم التفاوض لاحقاً بشأن تفاصيل بنوده.

من شأن ذلك أن يحقق لحكومة نتنياهو ما تريده بتأجيل استحقاقات كبرى لا ترغب فيها، وأهمها قيام دولة فلسطينية مستقلة على قاعدة إنهاء الاحتلال وإخلاء مستعمرات، ويمكن الجانب الفلسطيني من الادعاء بعدم "تقويت الفرصة" لتوسيع نطاق سيطرة السلطة/الدولة على مزيد من الأراضي وحمايتها من المصادرة والاستيطان من دون أن يتم التنازل عن الموقف الفلسطيني من قضايا الحل النهائي التي ستبقى موضع تفاوض، كما يمكن إدارة أوباما من الادعاء أنها حققت اختراقاً لم تسبقها إليه أي إدارة سابقة. لكن بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، فإن الحل الانتقالي يعني إعادة إنتاج مسار أوسلو بشكل موسع، وبشكل ربما يحول "دولة البقايا" إلى حل أبدي في ظل موقف نتنياهو الداعي إلى التوصل إلى اتفاق إطار يتم التفاوض بشأن بنوده وتنفيذها على مدى فترة قد تصل إلى عقدين بحسب بعض التقديرات الإسرائيلية.

### خيارات لا تطرح بديلاً

في الطريق إلى أي من هذين السيناريوهين، ينخرط المفاوض الفلسطيني في مناورة لتحسين شروط المفاوضات، عبر خيارات طرحها الرئيس عباس أمام لجنة المتابعة العربية وقمة سرت، وتمت قراءتها بصفقتها لا تطرح بدائل سياسية سوى "إعادة بناء خيار التفاوض" وفق شروط تحسن موقع المفاوض الفلسطيني في مشهد يحكمه ميزان قوى يزداد كل يوم اختلالاً لمصلحة دولة الاحتلال. ووفقاً لما تم تسريبه، فإن هذه الخيارات تبدأ بالسعي لاعتراف أميركي بالدولة الفلسطينية على أساس خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، مروراً بنقل هذا الملف إلى مجلس الأمن، أو طلب وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الوصاية الدولية (الانتداب مرة أخرى) وفق البند رقم 77 من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الناحية العملية، فإن الإخفاق في تحقيق الخيار الأول يبدو حكماً بالإعدام على الخيارين التاليين، ولا سيما أن انهيار عملية سياسية تحرص إدارة أوباما على الاستمرار فيها، ينطوي على آفاق مواجهة مع الولايات المتحدة لا التوافق معها بشأن ما لا ترغب فيه، ولا تستطيعه من الضغط على حكومة نتنياهو لقبوله على طاولة المفاوضات. وفي المحصلة، يبدو طرح خيارات تمر عبر طريق مجلس الأمن الموصدة بـ "الفيتو" الأميركي أقرب إلى التكتيك الضاغط على الإدارة الأميركية لتعديل موقفها، لكن بعيداً عن بناء خيار المواجهة الدبلوماسية معها، ولا سيما في غياب خيار التوجه نحو طلب عقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وفق مبدأ "الاتحاد من أجل السلام".

ويبقى الخيار الرابع الذي يلمح إلى إمكان "حل السلطة"، بحسب ما تسرب إلى وسائل الإعلام قبل أن يبادر رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوض صائب عريقات إلى نفيه. وهو نفي في محله، فالخيارات الثلاثة السابقة تتطلب بقاء السلطة لا حلها، على قاعدة الرهان على إمكان تحويل مشروع الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة عبر أحد هذه الخيارات.

### معارضة "ملتبسة"

في مقابل ذلك، تفتقر الحالة الفلسطينية إلى نقاش جدي في شأن السيناريوهات المحتملة، بغض النظر عن وزن كل منها في المرحلة الراهنة، وبالتالي، إلى بلورة بدائل واقعية يمكن ترويجها في أوساط الرأي العام الفلسطيني، وتحويلها إلى مطالب ضاغطة على القيادة الفلسطينية، وحامية لها من الضغوط الخارجية في أن واحد. وربما لا يمكن، من الناحية العملية، الحديث عن تيار وطني ديمقراطي قادر على تصويب مسار السياسة الفلسطينية. وعلى الرغم من تبلور مظاهر معارضة للمفاوضات وفق الشروط الإسرائيلية والأميركية، فإنها لم تتموضع في المجتمع الفلسطيني كخيار رئيسي يقدم برنامجاً بديلاً مما هو سائد، وقادراً على التأثير في منحى

الممارسة السياسية اليومية للتيار السائد في قيادة منظمة التحرير والسلطة في الضفة الغربية. إنها معارضة ترفع شعاراً رئيسياً رافضاً للمفاوضات الحالية، وبعض الشعارات الفرعية، كالدفاع عن الحريات العامة، ولا سيما بعد قمع تجمع سلمي نظمته المعارضة في رام الله في 25 آب/أغسطس الماضي، والمطالبة بتحقيق المصالحة الوطنية، وغير ذلك، لكن هذه المطالب لا تزال عظاماً بلا شحم، أي لم تتحول إلى برنامج سياسي يجيب عن أسئلة المصير الفلسطيني، وخصوصاً سؤال: ما العمل في اليوم التالي لانتهيار المفاوضات؟ أو ماذا سيحدث إذا ما تراجع الموقف التفاوضي الفلسطيني تحت وطأة الضغوط للقبول بما يُفرض عليه من حلول انتقالية؟ ويمكن تسجيل ملاحظات أدت إلى حالة الضعف الراهنة في موقف فصائل المعارضة، ولا سيما تلك المنضوية إلى إطار منظمة التحرير الفلسطينية، منها:

لم تتمكن فصائل المنظمة الرئيسية المصنفة ضمن تيار اليسار من تأسيس موقف مستقل في حال الانقسام، فبقي "الانتباس" هو السمة المميزة لموقفها "المعارضة" في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام الأربعة الماضية. ففي قطاع غزة، انضوت هذه الفصائل إلى "هيئة العمل الوطني" التي اصطلح على التعامل معها بصفتها "إطار المعارضة" لحكم حركة "حماس"، لكن هذا الإطار قاده حركة "فتح" التي دفعت الثمن الأكبر للمواقف المعارضة في "سلطة غزة". وفي المقابل، كان على حلفاء "فتح" في "هيئة العمل الوطني" في غزة أن يؤديوا دور المعارضة لحكم "فتح" في "سلطة الضفة"، وكذلك في منظمة التحرير.

لقد "تحالفت" فصائل اليسار على هذه الحال بإصدار مواقف معارضة لسياسة سلطة "حماس" في غزة، ومواقف أخرى معارضة لسياسة السلطة في الضفة، فبقيت مواقف ملتبسة نتيج اتهامها بالاصطفاف إلى جانب "حماس" تارة، أو إلى جانب "فتح" تارة أخرى. لكنها لم تتمكن من تشخيص أسباب الانتباس في دورها خلال مرحلة الانقسام، على الرغم من الحاجة الملحة إلى بلورة برنامج معارض لمجمل الحال القائمة في سلطتي الضفة والقطاع معاً. وفي النتيجة، تحولت هذه الفصائل، منفردة أو مجتمعة، إلى أداء دور "الوسيط" لتحقيق المصالحة الوطنية، أو لتهديئة حالات الاحتقان بين طرفي الصراع الداخلي: "فتح" شريكها في الكفاح التاريخي في إطار منظمة التحرير، و"حماس" الأقرب إليها في معارضة المفاوضات وتبني خيار المقاومة، على الأقل بالنسبة إلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية وبعض الفصائل الأخرى.

وإلى جانب ذلك، فإن فصائل اليسار ذاتها لا تبدو متفقة أصلاً على محاور مشتركة لبرنامج وطني ديمقراطي موحد، بما في ذلك الموقف من وحدة اليسار، ولا على وسائل حل الصراع عبر تسوية تفاوضية، أو عبر المقاومة المسلحة أو الشعبية، أو عبر الوسيلتين معاً، ولا على سبل تفعيل دورها في إطار منظمة التحرير، الأمر الذي حدا الجبهة الشعبية، مثلاً، على مقاطعة اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة، خلافاً لموقفي الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب.

في المقابل، فإن حركة "حماس" المنشغلة بكيفية فرض حضورها على المشهد السياسي الفلسطيني، عبر استمرار تعزيز سلطتها في قطاع غزة، أو "المشاعبة" في الضفة الغربية للتأثير في خيار التفاوض، كما فعلت من خلال تنفيذ عمليتين مسلحتين ضد المستوطنين في منطقتي الخليل ورام الله، لا تبدو مؤهلة أصلاً لقيادة المعارضة الفلسطينية، فهي خارج مؤسسات صنع القرار الرسمي في منظمة التحرير، فضلاً عن خلافاتها الأيديولوجية مع فصائل اليسار، والاختلافات في خريطة التحالفات الإقليمية بين الطرفين.

أمّا حركة "فتح"، التي عجزت عن إنجاز مهمة إعادة البناء التنظيمي منذ مؤتمرها، وركز أعضاء لجنيتها المركزية على تعزيز مواقع نفوذهم داخل الحركة وخارجها، فاكتشفت أنها بينما كانت تعمل لاستعادة حكمها في قطاع غزة، كانت تخسر حكمها في الضفة الغربية عبر ما اعتبره بعض أوساطها عملية إقصائها عن ممارسة الحكم على يد حكومة سلام فياض، فانشغلت بالتركيز على إعادة إحكام قبضتها على السلطة في الضفة من خلال المطالبة بتغيير أو تعديل حكومي يضمن لها أغلبية الحائبات الوزارية المؤثرة. وفي مجمل هذا السياق، ما عاد ممكناً الحديث عن وجود هيكل تنظيمي للحركة يتسلسل من الأدنى إلى الأعلى في بنيتها، الأمر الذي أضعف "فتح" التي تاهت في تعريف نفسها بين حركة تحرر وطني أو حزب السلطة. وصارت الأصوات المطالبة بتعديل المسار السياسي الراهن، أو إعادة بناء الحركة تنظيمياً وسياسياً، غير قادرة على التأثير، فاخترت الانكفاء لمصلحة التيار، أو التيارات المهيمنة المستعدة لتسويات مع رأس السلطة، حتى في مجال الصمت عن الدخول في مفاوضات اعتبرت "فتح" نفسها أنها تسير نحو طريق مسدود.

المصالحة وتلاقي الرغبات التكتيكية

في وضع كهذا، ينغلق الأفق أمام فرص البحث في خيارات تقوم على التوافق لبناء موقف سياسي موحد، لكنه يفتح على التكتيكات الآنية من هذا الطرف أو ذلك، لتعزير موقفه الداخلي في ظل الانقسام، أو موقفه الخارجي في ظل تزام تأثير العوامل الخارجية في الوضع الفلسطيني. وتبرز في هذا السياق، الصحوه المفاجئة لجهود المصالحة الداخلية، بشكل يضيف ظللاً من الشك في نيات حركتي "فتح" و"حماس" إزاء اللقاءات الجارية بينهما، بتشجيع مصري - سعودي، وبصمت أميركي - أوروبي حتى الآن على الأقل.

وعلى الرغم من ترحيب بقية الفصائل الوطنية بالحوار الدائر بين "فتح" و"حماس"، فإن هناك من يرجح أن الدافع وراء ذلك هو تلاقي الرغبات في الوصول إلى مخرج، أو إلى "تخريجه"، لعقده توقيع الورقة المصرية، أي أن مشهد احتفالية توقيع هذه الورقة ربما بدأ يقترب من دون أن يتبع ذلك مساراً يؤدي إلى استعادة الوحدة الوطنية في المدى المنظور، ما لم تطرأ تطورات تجبر الطرفين على تغليب المصلحة الوطنية، وربما تكون بحجم سيناريو انهيار المفاوضات.

ويقرأ محللون وقادة فصائل ما سبق بصفته تكتيكاً قائماً على محاولة كل طرف تحقيق مصلحة ذاتية لا ترقى إلى مستوى المصلحة الوطنية. فالحوار الحالي، وصولاً إلى توقيع "حماس" الورقة المصرية، يؤمن للرئاسة الفلسطينية وحركة "فتح" تهدئة مع "حماس" تخفف حالة الاحتقان الناجمة عن استمرار تداعيات الصراع الداخلي، وتفاهماً بشأن احترام خطة حكومة فياض لفرض "الأمن والقانون" بعيداً عن ممارسة المقاومة، ولا سيما المسلحة ضد الاحتلال في الضفة الغربية. وقبل هذا كله، فإن ذلك يتيح للرئيس عباس أن يبدو كأنه يمثل جميع الفلسطينيين على طاولة المفاوضات في مواجهة الموقف الإسرائيلي الذي يوظف الانقسام الفلسطيني للتشكيك في شرعية تمثيل عباس وفريقه المفاوض للشعب الفلسطيني، وبالتالي، قدرته على التوصل إلى حل نهائي يقبله الفلسطينيون كافة.

أما بالنسبة إلى حركة "حماس"، فإن الحوار وصولاً إلى توقيع الورقة المصرية من شأنه أن يعيد الحركة إلى واجهة المشهد السياسي الفلسطيني كحركة "براغماتية" تتحاور مع من يفاوض إسرائيل التي لا تعترف بالحركة بها، وتفسح في المجال أمام "تجربة" خيار التفاوض الذي تدعمه الولايات المتحدة وأوروبا. كما أن توقيع الورقة المصرية سيخفف التوتر الذي ميز العلاقة بين مصر وحركة "حماس" وسلطتها في قطاع غزة، وربما يضمن استمرار فتح معبر رفح، وتسهيل التوصل إلى صيغة فلسطينية - فلسطينية لإدارة معابر قطاع غزة، بدعم مصري - أوروبي، يضعف قدرة إسرائيل على رفض صيغة كهذه، ويؤدي إلى تخفيف الحصار، وكذلك الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنه.

وعلى الجانب المصري، يبدو رفع "الفيتو" عن المخرج المقترح لتوقيع الورقة المصرية عبر تسهيل التوصل إلى تفاهات فلسطينية في شأن البنود المختلف بشأنها، ممراً إجبارياً لتخفيف التوتر مع "حماس" في ظل فشل سيناريو خنق حكم الحركة في غزة، بما فيه تخفيف التوتر مع حلفاء "حماس" في حركة الإخوان المسلمين في مصر، فضلاً عما يشيخه من أجواء إيجابية تدعم الجهود السعودية لتنقية العلاقات المصرية - السورية، وبما فيه من إحياء في نهاية المطاف بأن الدبلوماسية المصرية بدأت تستعيد فاعليتها في مشهد عربي كادت تغيب عنه تماماً خلال المرحلة الماضية لمصلحة تنامي أدوار سورية وإيران وتركيا في ملفات أساسية في المنطقة، منها الملف الفلسطيني، والملف اللبناني، والملف العراقي.

### استيطان على إيقاع التصعيد

بينما ينشغل الفلسطينيون بتكهنات تتعلق بخياراتهم المستقبلية، يتواصل تقدم مشروع الاستيطان والتهويد على أرض الواقع، في انفلات عدواني من المستوطنين لسحب الجغرافيا من تحت أقدام الفلسطينيين، وانفلات في السياسة الإسرائيلية الرسمية لقوننة "يهودية الدولة" ضمن رزمة من القوانين العنصرية التي تستهدف الوجود الفلسطيني داخل أراضي 1948، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هجروا منها. وبينما يشير بعض التقديرات إلى أن الحكومة الإسرائيلية بدأت عمليات البناء في أكثر من 700 وحدة استيطانية جديدة في مستعمرات الضفة الغربية عقب انتهاء فترة التجميد المزعوم للاستيطان في 26 أيلول/سبتمبر الماضي، وذلك من مجموع 2066 وحدة جرت الموافقة على بنائها، فإن الصورة لم تكن أحسن حالاً خلال الأشهر العشرة من التجميد المزعوم، والتي تواصل خلالها العمل على بناء 1520 وحدة استيطانية، وتمت مصادرة 5906 دونمات من أراضي الضفة الغربية، وتجريف 920 دونماً، وهدم 280 مسكناً ومنشأة، والاستيلاء على 13 مسكناً، وشق

28 طريقاً تخدم المستعمرات، في مقابل منع الفلسطينيين من شق 10 طرق في الضفة الغربية، ونشير إحصاءات المصادر الفلسطينية إلى أن هناك 37.679 وحدة استيطانية تم التخطيط لبنائها مستقبلاً، وهناك 830 مبنى فلسطينياً مهدداً بالهدم، الأمر الذي يعني أن حكومة المستوطنين الحالية في إسرائيل تتعامل مع الضفة الغربية بصفتها "مستعمرة كبرى"، كسياسة ثابتة تحتاج إلى غطاء سياسي يمكن من تنفيذها بهدوء توفره "فترة سماح" يسعى لها نتنياهو من خلال طرح فكرة التفاوض مع الفلسطينيين بشأن "اتفاق إطار" خلال فترة عام، يتلوه عقدان من التفاوض بشأن تفصيلاته.

ولا تركز حكومة نتنياهو إلى "هدوء هش" يمكن أن توفره مفاوضات عقيمة في ظل انقسام فلسطيني يختلف أطرافه في الموقف من المفاوضات، وإلى غضب شعبي متصاعد ربما يتحول إلى انفجار في وجه الاحتلال والمستوطنين، بل تسعى لـ "فرض الهدوء" عبر تصعيد يستعيد سياسة الاغتيالات ويوسع حملات الاعتقال في الضفة الغربية، محاولاً توظيف "التنسيق الأمني" مع السلطة الفلسطينية لمواصلة سياسة "تقليم العشب"، أي منع نمو أي شكل من المقاومة الشعبية أو المسلحة. وفي الجهة المقابلة، تواصل حكومة نتنياهو فرض الحصار على قطاع غزة، وتستعد لمنع سفن ترديد كسر الحصار من الوصول إلى القطاع في سياق سياسة تتحرك على المستويات الدولية من أجل شرعية الحصار ضد "كيان إرهابي معاد" تحكمه حركة "حماس". وتسعى السياسة الإسرائيلية لتغيير معادلة التعامل مع قطاع غزة القائمة منذ نهاية العدوان الإسرائيلي عليه في كانون الثاني/يناير 2009، والتي استندت إلى "الرد على النار بالنار"، أي قصف الأنفاق والمناطق الخالية رداً على إطلاق الصواريخ في اتجاه معادلة التعامل مع قطاع غزة الراهنة، تشمل قصف منشآت ومواقع لتدريب الفصائل الفلسطينية، واغتيالات تطال قادة ميدانيين، الأمر الذي يمكن من إبقاء قطاع غزة تحت الضغط والاستنزاف، في انتظار بناء خيار العدوان العسكري الواسع النطاق ضد القطاع في إطار خيار الحروب التي ربما تمتد شمالاً لتطال لبنان، وشرقاً لتصل إلى إيران.

### الطريق إلى تغيير المشهد السياسي

ربما تغلب هذه القراءة السريعة للمشهد الفلسطيني الراهن التشاؤم على التفاؤل، لكنها تنطوي على عناصر إن أحسن الفلسطينيون النقاط ستقلب التشاؤم إلى تفاؤل باستعادة الطابع التحرري للنضال الوطني الفلسطيني، ومنها:

● المفاوضات بشكلها المباشر أو غير المباشر ستتواصل، بضغط أميركي يوفر صيغة ما لتمديد التجميد المزعوم للاستيطان، وبغطاء عربي يستقوي فيه الرئيس عباس على القرار الفلسطيني الداخلي، وستحمل معها مخاطر أياً يكن السيناريو المحتمل، فإن وصلت إلى طريق مسدود يفضي إلى انهيارها سيكون الظهر الفلسطيني مكشوفاً أمام شتى الضغوط، مع احتمال تحميل القيادة الفلسطينية المسؤولية عن مثل هذا الانهيار بطريقة تعيد إلى الأذهان سيناريو ما بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد في سنة 2000، بما انطوى عليه من اندلاع الانتفاضة الثانية وصولاً إلى اغتيال الرئيس عرفات. وإذا ما حققت المفاوضات "اختراقاً" فإن ذلك لن يكون إلا على حساب تراجع الموقف التفاوضي الفلسطيني وتقزيمه على مقياس الدولة ضمن الحدود الموقفة، بكل ما يترتب على ذلك من مخاطر تهدد وحدة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. ولا سبيل إلى مواجهة مخاطر أي من السيناريوهين إلا بإطلاق نقاش داخل القوى السياسية، وعلى مستوى المجتمع، بشأن السياسة الأمثل لحماية الحقوق الفلسطينية، وتنطلق من حقيقة أن للانسحاب من المفاوضات أو انهيارها ثمناً، كما أن لاستمرارها ثمناً، لكن ثمن الانسحاب منها سيكون أقل كثيراً من ثمن الاستمرار فيها.

● هناك حالة غياب أو تغييب للنقاش المطلوب بشأن الاستراتيجية الفلسطينية البديلة. فعلى الرغم من أن الخيارات الفلسطينية البديلة محدودة، فإن تأثيرها حاسماً إذا ما أحسن استخدامها، وأولها استعادة الوحدة الوطنية بما يمكن من بناء موقف سياسي فلسطيني موحد قادر على مجابهة التحديات الناجمة عن استمرار دولة الاحتلال في فرض الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية بقوة السلاح والاستيطان والتهويد من جهة، وعلى مواجهة التحديات التي ربما تنجم عن انهيار المفاوضات، أو محاولات فرض حل يهدف إلى تصفية عناصر القضية الفلسطينية من جهة أخرى. وفي سياق الخيارات، ثمة أوراق قوة يجري تجاهلها، كوضع استراتيجية وطنية لتطوير المقاومة الشعبية من مقاومة في "جزر معزولة" في بلعين ونعلين والمعصرة ودورا إلى مقاومة يومية شاملة في جميع أنحاء الضفة الغربية، ولا سيما داخل مدينة القدس، إضافة إلى تفعيل سلاح الملاحقة القانونية

لدولة الاحتلال وقادتها السياسيين والعسكريين في شتى المحافل الدولية، وتفعيل الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة لاهاي بشأن عدم قانونية الجدار، وكذلك بشأن تقرير غولدستون وتقرير لجنة التحقيق الخاص بالهجوم على سفينة مرمرة، وتفعيل حركة التضامن العالمية مع كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، ومن أجل كسر الحصار المفروض على قطاع غزة.

● المعارضة في منظمة التحرير وخارجها تقتصر إلى برنامج متكامل يجيب عن الأسئلة التي يطرحها الجمهور، بدءاً من البديل في حال فشل المفاوضات، مروراً بسبل وقف التوسع الاستيطاني على الأرض إذا ما عجزت سياسة التفاوض عن ذلك، وكيفية توليد ضغط كفيل بتحقيق المصالحة الوطنية، وسبل تعزيز صمود المواطن على أرضه المهددة بالمصادرة والاستيطان، وصولاً إلى البدائل في حال استمر "المشروع الإسرائيلي" في التقدم على الأرض بطريقة تسحب الجغرافيا من تحت أقدام الفلسطينيين، وتحول ما يعرف باسم "حل الدولتين" إلى مجرد سراب يتبدد لمصلحة تقدم رؤية خيار الدولة الواحدة.

● إن جهود المصالحة، كما يبدو، تدخل في نطاق التكتيك السياسي لكل من حركتي "فتح" و"حماس" في هذه المرحلة، وما لم تتمكن القوى الحريصة على الوحدة الوطنية من الاستقواء بالضغط الشعبي لعزل القوى ذات المصالح المرتبطة باستمرار وضع الانقسام في الضفة والقطاع، ومن العمل على وقف انتهاكات الحريات العامة المتصاعدة من طرفي الصراع الداخلي في كل من الضفة والقطاع، فلن يكون الفلسطينيون على موعد قريب مع المصالحة، ومع إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قاعدة التعددية والديمقراطية والمشاركة السياسية. ■

(\*) صحافي فلسطيني.